

تقرير

التنافس على تقديم خدمات الانترنت عبر شبكة الاليف البصرية سيكون في اوجه بين القطاعين العام والخاص بعدما حصل الطرفان على فرصتهما في تقديم هذه الخدمات انطلاقاً من شبكة الفايبر اوبتيك، وبات وجود كتلة احتكارية واحدة امرا معلقا على مدى تقاعس الدولة عن القيام بواجباتها في تقديم الخدمات وإصدار تسعيرات تنافسية

«ثورة» الـ«فايبر اوبتيك»

منافسة شرسة بين القطاعين العام

تقديم سلّة مكوّنة من 21 خدمة من بينها داتا المعلومات والصوت والصورة لكل مشترك، وستكون هناك مجموعة واسعة من الخيارات لإنعاش إيرادات الهاتف الثابت عبر بعض هذه الخدمات. وهذا التطوّر يتوقف على رغبة الدولة في تعزيز المنافسة، لأن التسعير مرتبط بصنود قرارات عن مجلس الوزراء، على عكس ما يحصل في القطاع الخاص الذي لديه مرونة واسعة في تقديم الخدمات بأسعار منافسة. رغم ذلك، فإن الواقع السوقية لا تشي بان هناك تخيرات واسعة في الحصة السوقية. حتى الآن تسيطر «أوجيرو» على حصة كبيرة تفوق 70% من مجمل مشتركي الانترنت

التنافس سيزتركن على نحو 500 الف مشترك بحلول على الانترنت من السوف غير الشريعية



تقرير

بحيرة القرمعون: تنظيف جزئي لا يعالج التلوّث

إفراز المواد السامة الناجمة عن السيانوبكتيريا (البكتيريا الزرقاء، الخضراء تنتج وتستهلك الأوكسجين عبر عمليات التمثيل الضوئي). وبحسب بيان المصلحة، تعمل المنصات بنظام الطاقة الشمسية للحد من نمو الطحالب من خلال إصدار موجات ما فوق صوتية وتقوم بقياس نوعية المياه. رئيس مجلس إدارة المصلحة سامي علوية كلف الباحث في المركز الوطني للأبحاث العلمية الأستاذ في الجامعة اللبنانية كمال سليم

إجراء تقييم لنوعية المياه قبل تثبيت المنصات وبعده. وجاء في التقييم بأنه «بدأً من تموز الماضي ظهر تحسن في نوعية المياه، فانخفض اللون الأخضر الناتج عن ظاهرة الـ BLOOM، او التكاثر الكثيف للطحالب كما طرأ خلل على خلايا السيانوبكتيريا التي فقدت إمكانية التواجد في الطبقات العليا. ويسقطونها الى الطبقات السفلى تفقد إمكانية التغذية عن طريق التركيب الضوئي». لكن، هل المنصات هي الحل المستدام

والخاص

عن احتكار القطاع الخاص والقدرات الخارقة على منافسة أوجيرو» وفق حبيب طرييه، رئيس مجلس إدارة شركة «غلوبال داتا سرفيس» (جي دي إس). أما ما يقال عن استحواذ القطاع الخاص على كبريات الشركات التي تستهلك كميات كبيرة من الانترنت، فليس دقيقاً إذ أن كل هذه الشركات لديها اشتراكات مع القطاع الخاص واشتراكات إضافية مع أوجيرو فضلاً عن أن للدولة حصة من اشتراكاتها لدى القطاع الخاص. وبحسب المعلومات المتداولة في السوق، فإن شركات القطاع الخاص المعنية بمدّ شبكات «فايبر اوبتيك» تنتظر تمديد شبكات «أوجيرو»

هذا الواقع يعني أن التنافس بين القطاعين العام والخاص، وبين شركات القطاع الخاص بعضها، بعضاً، سيكون على الحصة السوقية غير الشرعية وعدد مشتركيهما خلال شركات مقدمي الخدمات». والسلاقت، بحسب طرييه، انه بالاستناد إلى تقاعس الدولة وجهت اتهامات للقطاع الخاص بالاحتكار فيما كانت تحتاج التأخير تكريس القطاع غير الشرعي وتوسعه على حساب المداخل التي يمكن أن تحققها الخزينة العامة. وفي رايه أن الهجوم على القطاع الخاص «لم يكن مبزراً»، لأن كل ما قامت به الشركات كان بالتعاون مع الدولة ومن خلال استعمال بنيتها التحتية التي بقيت ملكا لها، وكان القطاع الخاص أحد ربايئ الدولة مثله مثل باقي الربايئ. قدرته على تقديم الخدمات، وامكاناته في التطوير رفعت مكانته إلى الوضع الحالي. «حالياً، من كل رزون لدى القطاع الخاص هناك حصة للدولة مختلفة عن الحصة المباشرة التي تحصل عليها من التراخيص بالفرق. الشركات تدفع على كل وصلة اتصالات على الشبكة، وتدفع نسبة مئوية على استعمال الخطوط وتحصل على الانترنت من الدولة حصراً. من الخطأ أن نضع القطاع الخاص بمواجهة القطاع العام فيما هما لا يأكلن من الصحن نفسه».

كذلك، وجهت اتهامات بأن الدولة تخصص البنية التحتية للاتصالات، علماً بأن الواقع مختلف كلياً، يقول طرييه، مضيفاً: «على سبيل المثال، في فرنسا يمكن

تقرير

«الشوؤون» تكافح بـ«البروشورات»

استغلال الأطفال المتسوّلين



متطوعون في الحملة يوزعون ملصقات (مروان طحج)

إيلده الفصيح
هي حملة لمكافحة استغلال اطفال الشوارع، عبر توعية المواطنين الى اهمية «عدم تقديم المال للأطفال المتسوّلين» منعاً للمساهمة في استغلالهم». هكذا أراد «المشروع الوطني لمكافحة التسوّل» التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الحد من استغلال الأطفال في الشوارع؛

«الحملة الوطنيّة» التي أطلقها «المشروع» الشهر الجاري، استعملها أمس بتوزيع ملصقات إعلانية و«فلايرز» و«ستيكرز» في شوارع عدة في بيروت وجبل لبنان، ورسائل عبر الهواتف النقالة.

انبثقت فكرة الحملة بعد الأرقام التي بينتها آخر دراسة أعدها «المشروع» عام 2016، وأظهرت أن «76 في المئة من اطفال الشوارع سوريون، و12 في المئة متعدّدو الجنسيات بمن فيهم فلسطينيون، و8 في المئة لبنانيون» وفق مديرة المشروع سيما منذر . عدد اطفال المتسوّلين الذي تتحدث عنه منذر يقارب الـ«15 ألفاً» يتوزع معظمه في بيروت والشمال، وهو ثلاثة أضعاف ما الرقم الذي أعلنته منظمة العمل الدولية في تقرير عام 2015 (خمسة آلاف). إذ أن «رقم المنظمة أحدث لغطا ولم يكن دقيقاً»، دراسة «المشروع» خلصت إلى أن معدل عمل الأطفال في التسوّل يقارب «ثمانى ساعات يومياً»، ومعدل ما يجمعه الطفل في الساعة عشرة دولارات. على هذا الأساس، احتسبت أن كلّ «شوايش» (مشغّل) يشغل «نحو عشرة أولاد»، ويجني «نحو 800 دولار في اليوم، أي 24 ألف دولار في الشهر»، بهذه البساطة احتسبت الدراسة أرقامها، واستنتجت أن الأموال التي يقدّمها المواطنون لمن يظفرون نوافذ سياراتهم عند أي تقاطع تذهب إلى «مستغلي الأطفال» الذين يراكمون الأموال ويعتنون في استغلال هؤلاء وتشغيلهم.

كيف يقطع «المشروع الوطني لمكافحة التسوّل» طريق «الاستثمار» على المشغلين؟ عبر «توعية» المواطنين بعدم تقديم المال للمتسوّل، واستبداله بتقديمات عينية مثل الطعام». هذا جيد، وكثر يخاترون ذلك من جهة أنفسهم. لكن، ماذا بعد في جعبة الإمارات المعنية؟ كيف تحمي أولئك الأطفال من «الضرب المبرح»، إذا لم يجنوا المال المطلوب؟ لا شيء. «لا جمعيات مخصّصة للاهتمام باطفال الشوارع لأنهم يحتاجون عناية خاصة، سوى جمعية واحدة»، تقول منذر. والجمعية المقصودة هي «جمعية تادر للخدمة الاجتماعية المتخصصة»

الأمينة من جمع الأطفال من الشوارع لغياب الجمعيات الحاضنة لهم، في حين أن لا مبادرة لملاحقة أهلهم أو العصابات المشغّلة لهم (المادتان 617 و618 من قانون العقوبات)، وهذا ما وضعه «المشروع» برسم قوى الأمن. «بتقديمات عينية مثل الطعام»، هذا جيد، وكثر يخاترون ذلك من جهة أنفسهم. لكن، أما في ما يخص تعديل القوانين المتعلقة بتدخل وزارة الشؤون فذلك «من اختصاص المجلس الأعلى للطفولة»، الذي وعد العام الماضي بالعمل على «تفعيل مناقشة اقتراح تعديل القانون 422/ 2002 الخاص بحماية الأحداث». بالتزامن مع المشورات التي ورّعها

مركزها الجريارة - جبيل)، وتسلّم الأطفال بناء على طلب قاضي الأحداث. أما تسلّمهم من قبل وزارة الشؤون في حالتين: «إبشارة من قضاء مسندرية الكولا ومناطق عدة، تدعو المواطنين إلى عدم «تقديم المال لعدم المساعدة في استغلال الأطفال»، تسعى الحملة الوطنية لمكافحة التسوّل إلى إقامة دورات للمسعدين الاجتماعيين في مخيمات النازحين لنشر الوعي بين النازحين بـ«أن المظل ليس معيلاً للعائلة، وحول تداعيات الزواج المبكر وتعدد الزوجات والإفراط في الإنجاب». أما لنجاحه أن غالبية الأطفال الذين يتم تشغيلهم في التسوّل سوريون، فإن الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل تلزم الدول الموجودين فيها حمايتهم، ولبنان وقع الاتفاقية، لكنها مثل أي اتفاقية تحتاج إلى مراسيم تنفيذية وقوانين. وفي هذا الصدد، يشير إيلي سخالين عضو مجلس إدارة «المنظمة الدولية للطفولة»، إلى أن «مكافحة ظاهرة التسول مطروحة قبل تفاقم الأزمة السورية، والأرقام لم تختلف كثيراً بعدها. إذ أن الحدود كانت مفتوحة سابقاً وكان المتسوّلون يغالبهم من البدو الإتين من سوريا». وبلغت أمين عام المجلس الأعلى للطفولة سابقاً، إلى أن الظاهرة مرشحة للزيادة خصوصاً بين الاطفال الفلسطينيين

بين الحماية الاجتماعية المعنّية بها وزارة الشؤون والحماية القضائيّة المتعلّقة بتدخل وزارة الشؤون فذلك «من اختصاص المجلس الأعلى للطفولة»، الذي وعد العام الماضي بالعمل على «تفعيل مناقشة اقتراح تعديل القانون 422/ 2002 الخاص بحماية الأحداث».

بالتزامن مع المشورات التي ورّعها



تركيب «تريكويت» المصنّف في البحيرة (الأخبار)

تكاثرت بشكل غير طبيعي وتسببت بفرز مواد سامة في البحيرة والقضاء على كل الأحياء المائية، وسببت حالات تسمم خطيرة للحجائنات الداجنة وحالات تسمم للإنسان من خلال الاستعمالات المتنوعة للمياه الملوثة، خصوصاً عند ممارسة السياحة. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أنواع جديدة من السيانوبكتيريا جديدة تتغذى مباشرة من الأزوت في الجو»، ولتف سليم إلى أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي الحالي للبحيرة «الزيادة الكبيرة لمعدلات تصريف

مياه الصرف الصحي والزراعي المفرز مواد سامة في البحيرة والقضاء على كل الأحياء المائية، وسببت حالات تسمم خطيرة للحجائنات الداجنة وحالات تسمم للإنسان من خلال الاستعمالات المتنوعة للمياه الملوثة، خصوصاً عند ممارسة السياحة. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أنواع جديدة من السيانوبكتيريا جديدة تتغذى مباشرة من الأزوت في الجو»، ولتف سليم إلى أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي الحالي للبحيرة «الزيادة الكبيرة لمعدلات تصريف

مياه الصرف الصحي والزراعي المفرز مواد سامة في البحيرة والقضاء على كل الأحياء المائية، وسببت حالات تسمم خطيرة للحجائنات الداجنة وحالات تسمم للإنسان من خلال الاستعمالات المتنوعة للمياه الملوثة، خصوصاً عند ممارسة السياحة. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أنواع جديدة من السيانوبكتيريا جديدة تتغذى مباشرة من الأزوت في الجو»، ولتف سليم إلى أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي الحالي للبحيرة «الزيادة الكبيرة لمعدلات تصريف